قال إنه ضمن برنامج تطوير القطاع المالي في البلاد

البنك المركزي لـ(المدى): عام 2015 سيشهد العمل بنظام المقسم الوطني

بغداد/ أحمد عبدربه

أعلن البنك المركزي عن البدء بالمرحلة الأولى من مشروع نظام المقسم الوطني بين المصارف الحكومية والأهلية في البلاد، لافتاً إلى أن انتهاء المرحلة الأخيرة من المشروع سيكون عام ٢٠١٥.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ(المدى): إن هذه المشروع هو احد خطط البنك المركزي العراقي ضمن برنامج تطوير القطاع المالي كونه يخدم البنية التحتية لنظام المدفوعات لاسيما التجزئة أو المفرد تحت إشراف البنك المركزي وبدعم من الوكالة الأميركية للتنمية.

وأضاف صالح: أن النظام يشمل جميع المصارف الحكومية والأهلية من خلال منظومة حسابية متصلة بجميع المصارف عن طريق وحدات سحب توزع على المناطق والمحافظات ما يسهّل العمل.

من جانبه، أشاد مدير رابطة المصارف الأهلية نافع الياس عبو، بتولي البنك المركزي مسؤولية الإشراف على نظام المقسم الوطني بدل الشركات الأجنبية، ما سيحقق ازدهاراً كبيراً في عمل المصارف.

وقال الياس عبو إن إشراف البنك المركزي على عمل نظام المقسم الوطني سيحقق ازدهاراً كبيراً لعمل المصارف في العراقية، أفضل من الشركات الأجنبية التي تقدم خدمة ذات نطاق ضيق.

وبيّن أن نظام المقسم الوطني سيكون بمثابة نقطة مركزية تصب فيها الحسابات المصرفية جميعها على مدار السنة وسيعمل على تسوية الحسابات المصرفية للمصارف الدائنة والمدانة لكي لا تقع المصارف بخسارة مالية.

وأشار إلى أن استخدام نظام المقسم الوطني سيغني القطاع المصرفي عن الاعتماد على الشركات الخارجية وسيقلل الكلف ومخاطر التعامل مع الشركات الأجنبية.

وتابع: أن القطاع المصرفي سيشهد دخول تكنولوجيا متطورة من خلال استخدام الفيزا كارت التي ستتيح لحاملها الحصول على المبالغ المالية أينما كان.

في غضون ذلك أكدت مدير ميزان المدفوعات في البنك المركزي ضحى عبد، إتمام كافة التحضيرات بالتعاون مع رابطة المصارف لاعتماد نظام المقسم الوطني.

واضافت عبد ان النظام سيطبق في جميع المصارف العراقية خلال النصف الاول من العام المقبل والذي يقضي باعتماد انظمة متطورة في المدفوعات ويفتح بوابات مع الانظمة المصرفية المتطورة التي تعتمدها المصارف الخاصة والوصول بالخدمات الى العالمية في نظام المدفوعات.

واشارت الى ان نظام المقسم الوطني بحاجة الى شركات عالمية مختصة بهذا الشأن، حيث تم التعاقد مع شركة عالمية لها القدرة على ادارة النظام.

وطالبت مدير ميزان المدفوعات في البنك المركزي من المصارف الخاصة بتقديم مقترحاتهم في مفصل تدريب الكفاءات الخاصة لهذا النظام الذي يعتمد الكارت في ادارة رأس المال الذي بحوزة الشخص، وكذلك اعتماد الموبايل في التحويل المالي كخطوة لاحقة. وعلى صعيد منفصل أكد البنك المركزي أن بيع الدولار للمصارف يهدف إلى سحب السيولة من السوق كما هو معمول فيه في أغلب البنوك المركزية العالمية.

وقال بيان للبنك إن معظم الأسواق فيها سعر رسمي وسعر موازٍ، والبنك يسعى لتقليل الفارق بين السعرين من خلال فرق التفتيش، للالتزام بتعليمات البنك المركزي الذي يبيع الدولار الى كافة المصارف الحكومية والأهلية وفروع المصارف الأجنبية وليس للبنوك الأهلية فقط.

وأوضح أن السياسة التي اتبعها البنك منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن تعد من السياسات الناجحة، إذ أدت الى خفض التضخم من ٥٠٪ إلى ٥,٨٪ وهبوط الأسعار واستقرارها نتيجة الأدوات التي كان معمولاً بها والتي تمثلت بالاستثمار الليلي والودائع للآجال (٧ و ١٤ و ٣٠) يوما للدينار، فضلا عن الاستثمار الليلي والودائع للآجال (٧ و/٣٠ و/ ٩٠) يوماً للدولار.

وأضاف: أن البنك الغى الأدوات المذكورة باستثناء الودائع للآجل سبعة ايام للدينار العراقي فقط لتشجيع المصارف على منح الائتمان المصرفي للمشاريع الصناعية والزراعية والسكنية، ولفت أن هذه السياسة النقدية لاقت ترحيباً من صندوق النقد الدولي.

مطالبة بزيادة الموازنة الاستثمارية

برلماني يؤكد أن حذف الأصفار لا يدعم الاقتصاد الوطني

بغداد/ المدى

قال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب سلمان الموسوي، إن مشروع استبدال العملة بعد حذف الأصفار منها لا يساعد على دعم الاقتصاد الوطني، بل إن نجاح المشروع يعتمد على قوة الاقتصاد واستقرار السوق المحلية.

وقال الموسوي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): يجب التفكير في كيفية تحرر الاقتصاد الوطني من الأحادي الريعي المعتمد على الإيرادات النفطية الى اقتصاد متين مستند على قطاعات اقتصادية مختلفة قبل القدوم نحو تنفيذ مشروع مهم يمس اقتصاد البلد سواء من الناحية الايجابية او السلبية.

وأضاف: أن تنفيذ مشروع حذف الاصفار الثلاث من قبل البنك المركزي دون وجود دراسة جدوى اقتصادية سيضع الاقتصاد الوطني في نفق مظلم ومستقبل مجهول لا احد يعلم نتائجه، مؤكداً أن المشروع لا يساعد على دعم الاقتصاد والنهوض به وإنما الدعم يأتي عن طريق تفعيل القطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم يتم التفكير باستبدال العملة.

ودعا إلى التأني قبل تطبيق مشروع حذف الأصفار لكي لا يضرّ بالاقتصاد الوطني والعملة المحلية.

من جانبه عد مقرر مجلس النواب محمد الخالدي تنشيط الاستثمار في العراق حلا ناجعا للقضاء على أزمة البطالة لدى الشباب.

وقال الخالدي بحسب (الفرات نيوز) إن "للاستثمار دورا ايجابيا في القضاء على البطالة كونه جاذبا لرؤوس الأموال العالمية التي يمكن من خلال مشاريعها الاستثمارية تشغيل اكبر قدر ممكن من الشباب العاطلين عن العمل و برواتب مجزية تغنيهم عن العمل في دوائر الدولة".

وأوضح أن "زيادة نسبة الموازنة الاستثمارية في البلد يمكنها أيضا المساهمة في العمل على التخلص من البطالة حيث أن نسبة الموازنة التشغيلية في البلد بلغت ٧٠٪".

وأضاف الخالدي أن "النسبة العالية للموازنة التشغيلية تعد كارثة حقيقية وإغفالاً لأهمية زيادة نسبة الموازنة الاستثمارية حتى ان البنك الدولي اعترض على هذه النسبة العالية التي تتواجد في دول العالم بنسبة ١٥ ٪ فقط".

وتشهد البلاد منذ سنوات طويلة أزمة حادة بالبطالة، حيث أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية في عام ٢٠١٢ عن ارتفاع نسبة البطالة في العراق إلى مستويات غير مسبوقة، موضحة أن الدرجات الوظيفية التي سيتم إطلاقها من قبل الحكومة العراقية ضمن الموازنة غير كافية للقضاء عليها.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة الاعمار والمشاريع

م/ اعلان للمرة الثانية

تعلن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة الإعمار والمشاريع/ قسم العقود الحكومية الكائنة في بغداد/ ساحة الأندلس/ مجاور مستشفى ابن الهيثم للعيون عن وجود مناقصة رقم (٢٠١٢/٢٧) للتبويب/٠٥ النوع/١ تفصيل النوع/١ التسلسل/٢١ انشاء مجمع اقسام داخلية في معهد التكنولوجيا/ موقع الزعفرانية/ انشاء مجمعات اقسام داخلية (تسليم مفتاح).

فعلى الشركات والمقاولين الراغبين بالمشاركة والذين لا يقل تصنيفهم عن (ممتازة/ انشائية) تقديم عطاءاتهم بموجب الشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من دائرة الاعمار والمشاريع/ قسم العقود الحكومية لقاء مبلغ قدره (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف ديناراً فقط غير قابل للرد يقطع بوصل يرفق مع مستندات المناقصة على ان ترفق مع العطاء تأمينات أولية بمقدار (١ ٪) من قيمة العطاء بشكل صك مصدق أو خطاب ضمان نافذ لمدة (٩٠) يوماً من تاريخ غلق المناقصة، على ان تقدم العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم بختم الشركة ويكتب عليه اسم المناقصة ورقمها واسم الشركة ويوضع داخل صندوق ويكتب عليه اسم المناقصة ورقمها واسم الشركة ويوضع داخل صندوق العطاءات في قسم العقود الحكومية ويكون اخر موعد لتقديم العطاءات هو نهاية الدوام الرسمي ليوم الاحد الموافق ٢٠١٢/٩/١٦ وسيكون يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٩/٩ موعداً لعقد الاجتماع الخاص بالاجابة على أسئلة واستفسارات أصحاب الشركات ولمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الالكتروني الخاص بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (www.mohesr.gov.iq أو www.rpd-mohesr.com) ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان.

مدير قسم العقود الحكومية

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة الاعمار والمشاريع

م/ اعلان للمرة الثالثة

تعلن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة الإعمار والمشاريع/ قسم العقود الحكومية الكائنة في بغداد/ ساحة الأندلس/ مجاور مستشفى ابن الهيثم للعيون عن وجود مناقصة رقم (٢٠١٢/٨) للتبويب/٠٥ النوع/٢ تفصيل النوع/٨ التسلسل/٣٧ تنفيذ مشروع خدمات البنى التحتية/ الموقع الجامعي الفلوجة.

فعلى الشركات والمقاولين الراغبين بالمشاركة والذين لا يقل تصنيفهم عن (ممتازة/ انشائية) تقديم عطاءاتهم بموجب الشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من دائرة الاعمار والمشاريع/ قسم العقود الحكومية لقاء مبلغ قدره (٧٥٠,٠٠٠) سبعمائة وخمسون ألف ديناراً فقط غير قابل للرد يقطع بوصل يرفق مع مستندات المناقصة على ان ترفق مع العطاء تأمينات أولية بمقدار (١ ٪) من قيمة العطاء بشكل صك مصدق أو خطاب ضمان نافذ لمدة (٩٠) يوماً من تاريخ غلق المناقصة، على ان تقدم العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم بختم الشركة ويكتب عليه اسم المناقصة ورقمها واسم الشركة ويوضع داخل صندوق العطاءات في قسم العقود الحكومية ويكون اخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم ٢٠١٢/٩/٩ وسيكون يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٩/٢ موعداً لعقد الاجتماع الخاص بالاجابة على أسئلة واستفسارات أصحاب الشركات ولمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الالكتروني الخاص بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (www.mohesr.gov.iq أو www.rpd-mohesr.com) ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان.

مدير قسم العقود الحكومية